

بحث عن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

مقدمة بحث عن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

انطلاقاً من أهمية العلم والتعلم في بناء المجتمع والوطن والدولة، وإيماناً بدور العلم في تحقيق التقدم والازدهار وتحقيقاً لرؤية وتطلعات الشعب والقيادة في المملكة العربية السعودية فقد تم إطلاق مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام في الرابع والعشرين من محرم عام 1428 هـ والذي يهدف إلى الارتقاء بالمستوى العلمي للمملكة وتحقيق نقلة نوعية في مجال التعليم لجعله أكثر فائدة وفاعلية، وتأمين أفضل الوسائل التعليمية للطلاب، والارتقاء بمستواهم التعليمي مما يعكس في تحقيق النمو والتقدم والازدهار في المملكة مستقبلاً، وكانت عبارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في نظرتة لهذا المشروع هي: "جيل تقني، متكامل الشخصية، إسلامي الهوية، سعودي الانتماء، تتوفر فيه الجوانب الأخلاقية والمهنية، يحترم العلم ويعشق التقنية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز"

بحث عن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

وسندرج لكم فيما يأتي بحث عن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام ونتعرف سوياً على نشأته وأهدافه وأهم مبادراته وبرامجه ودوره في دعم قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية:

تاريخ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

تم إقرار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت يوم الإثنين الرابع والعشرين من محرم عام 1428 هـ والذي يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع التعليم والنهوض به مواكبة المتغيرات والعلوم الجديدة وإعداد جيل متعلم ومواكب لأخر المستجدات العلمية، وجعله مؤهلاً تأهيلاً علمياً وأكاديمياً وقادراً على توظيف هذا العلم في خدمة بلاده وتطويرها وازدهارها، وقد تم وضع خطة المشروع ليتم تنفيذه على مدى ست سنوات بكلفة تقدر بتسعة مليارات ريال سعودي.

وفي عام 1433 هـ بدأت شركة تطوير للمباني ببناء وتجهيز 416 منشأة إدارية وتعليمية تابعة لوزارة التعليم السعودية بهدف توظيفها لخدمة مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام، وتركزت هذه المباني في ثلاث مدن رئيسية هي جدة والرياض ومكة المكرمة، وقد بلغت الطاقة الاستيعابية لهذه المباني 196000 طالب وطالبة، وقد تم مراعاة تجارب الدول المتقدمة العربية والعالمية في تصميم وتنفيذ هذه المباني للحصول على الاستفادة المرجوة منها، ثم تم وضع الخطط والبرامج التعليمية المختلفة التي تهدف إلى الاهتمام بالمعلمين وتأهيلهم، وتطوير وتحديث المناهج التربوية والتعليمية بشكل مستمر، وبناء نظام رقابي فعال لمراقبة سير العملية التعليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بالبيئة المدرسية وتحسينها وتوظيف ثقافة المعلومات والاستفادة منها في عملية التعليم وتطويرها.

معلومات عن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

انطلاقاً من دور التعليم في تقدم الأمم وازدهارها وإيماناً بأن الأمة الحضارية لا تبنى إلى بالعلم والتعلم، وتحقيقاً لرؤية القيادة الحكيمة في المملكة العربية السعودية في نظرتها إلى مستقبل المملكة، تم إطلاق مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام عام 1928 هـ، وهو عبارة عن مبادرة وطنية هدفها تحقيق رؤية القيادة للتعليم في المملكة وتنفيذ خططها التنموية في مجال التعليم العام، والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى التعليم في المملكة العربية السعودية وتأمين كافة الإجراءات والتسهيلات التي تساهم في تطوير العملية التعليمية، ويشمل المشروع على العديد من الإجراءات والمبادرات والمحاور تتمثل بتجهيز البنية التحتية من أبنية ومنشآت تعليمية ثم وضع الخطط والبرامج التعليمية والتنموية التي تهدف إلى إعداد كادر قوي من المدرسين المؤهلين ووضع قوانين وإجراءات لمراقبة ومتابعة التقدم في تطوير العملية التعليمية وتقييم نتائجها.

ويهدف المشروع إلى تحويل رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من رؤية تخطيطية إلى واقع عملي، يرتقي بالمستوى التعليمي للطلاب والطالبات في المملكة العربية السعودية ويؤهلهم إلى مواكبة التقدم العلمي في القرن الواحد والعشرين ويكسبهم المهارات والمعارف اللازمة التي تمكنهم من الاستفادة من علمهم وتوظيفه فيما فيه منفعتهم ومنفعة بلادهم.

محاور مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

ينقسم مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام إلى عدة محاور هي:

برنامج إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات: إن الغاية من هذا البرنامج هي إعداد كوادر تعليمية وقيادات تربوية وإدارية قادرة على الارتقاء بالمستوى العلمي والعمل للطلاب والطالبات وتحسين قدرتهم على الفهم والاستيعاب وإطلاق خيالهم للإبداع، ويمثل هذا البرنامج بالدورات التدريبية والتأهيلية للمدرسين والمدرسات والكوادر الإدارية في المملكة لجعلهم على قدر كافٍ من التأهيل والخبرة، مما يعكس إيجابياً على العملية التربوية والتعليمية في المملكة ويزيد من كفاءتها.

ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم الدورات التدريبية وإعداد البرامج التي تساعد في رفع كفاءة الكوادر التدريسية من المعلمين والمعلمات وزيادة تخصصهم وتنمية قدرتهم على التدريس والتدريب وزيادة خبرتهم في نقل المعلومات والخبرات إلى الطلاب والطالبات، بالإضافة إلى تزويدهم بالخبرات والمهارات التقنية اللازمة التي تمكنهم من توظيف التقنية في عمليات التدريس والتدريب، ويهدف أيضاً إلى جعل عملية التدريب حيوية وتفاعلية، والتركيز على تعزيز روح الانتماء للوطن ولمهنة التدريس وتمييزها لدى المدرسين.

ويتكوّن هذا المحور من العديد من البرامج منها ما يتعلق بالتنمية العامة للمدرسين مثل برنامج "التطوير المهني العام"، و"المركز الوطني للتطوير المهني وتحسين مراكز التدريب"، و"بناء الرتب والمعايير المهنية للمعلمين والقيادات المدرسية"، ومنها ما يتعلق باختصاصات معينة مثل "تطوير تعليم العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات"، و"مشروع تطوير المهارات اللغوية لمعلمي اللغة الإنجليزية"، و"مشروع تطوير مهارات تدريس اللغة الإنجليزية" وغيرها.

برنامج تطوير المناهج التعليمية: تم التركيز في هذا البرنامج على المناهج الدراسية وتطويرها وتحديثها بشكلٍ دوري لجعلها مواكبةً وبشكلٍ مستمرٍّ للتقدم العلمي والتقني وتحقيق أقصى استفادة منها بما يسهم في بناء أجيال قادرة على مواكبة التقدم والتطور وتقديم الأفضل.

ويهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ القيم والأخلاق الإسلامية وتعزيز الانتماء والولاء للوطن، والتركيز على تنمية شخصية الطلاب العلمية والعملية وتطوير مهارات التفكير والتحليل والاستيعاب لديهم، ومواكبة آخر المستجدات العلمية لتقدمها للطلاب ليقوموا بتوظيفها في حياتهم، بالإضافة إلى دمج عملية التعليم بالتكنولوجيا وتطوير المناهج الدراسية بما يتوافق مع التقدم التقني وإمكانية استخدام التقنية في خدمة العملية التعليمية.

برنامج تحسين البيئة التعليمية: ينطلق هذا البرنامج من أهمية تأمين بيئة تعليمية مثالية تشجّع الطلاب والطالبات على التعليم والتدريب وتزويد من إمكاناتهم على الفهم والاستيعاب وتمكنهم من المشاركة والتفاعل وتزويد وتنمي حس الإبداع لديهم ورفع مستواهم العلمي وتحصيلهم الدراسي، ويهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها من خلال تحسين البيئة التعليمية في المدارس والمنشآت التعليمية، ودمج عملية التعليم بالتكنولوجيا لتحقيق الاستفادة من التقنيات الحديثة وتوظيفها في خدمة العملية التعليمية وتدريب الطلاب على استخدامها بما يساعدهم في زيادة تحصيلهم العلمي ويسهل عليهم عملية التعلم والبحث عن المعلومات، ويتكوّن هذا المحور من عدّة برامج منها: "برنامج المدارس المتخصصة" و"برنامج التربية الخاصة" و"برنامج المدرسة الإلكترونية" وبرنامج المراكز العلمية" وبرنامج بوابة التعليم الوطنية" و"برنامج تطوير المدارس" وغيرها.

برنامج النشاط غير الصفّي: يهتم هذا البرنامج بالأنشطة غير الصفّيّة الداعمة للعملية التعليمية والتي تسهم في تطوير المهارات المختلفة لدى الطلاب واكتشاف هواياتهم ومواهبهم وتنمية قدراتهم الفنيّة والذهنية والبدنية واللغوية وغيرها، وملء أوقات الفراغ بما ينفعهم ويفيدهم ويجنبهم من الوقوع في العادات السيئة، ويهدف هذا البرنامج إلى بناء شخصية الطلاب والطالبات بناءً سليماً ومتكاملاً، والاهتمام بزرع الأخلاق والقيم والمبادئ الإسلامية في نفوس الطلاب وترسيخ حب الوطن وتنمية روح الانتماء له وتنمية قدرة الطلاب والطالبات على تحمّل المسؤولية وتنمية قدرتهم على التفكير والإبداع والتحليل وحل المشكلات وتطوير مهاراتهم في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات ورفع ثقافتهم ووعيهم وتحسين مهاراتهم البدنية والصحية وتنمية مواهبهم الرياضية بالإضافة إلى تنمية المهارات التقنية في استخدام الحاسوب والبحث عن المعلومات في الإنترنت.

ويندرج تحت هذا المحور العديد من البرامج منها: "برنامج أندية الحي للأنشطة الطلابية والترويحية" و"برنامج تطوير الرياضة المدرسية" و"برنامج تعزيز الصحة والنمط الحياتي الصحي" وبرنامج تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين، ومهارات الحياة وسوق العمل" وغيرها.

مبادرات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

ويتضمّن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام العديد من المبادرات والفعاليات التي تهدف إلى تحقيق أهداف هذا المشروع ودعم وتطوير القطاع التعليمي وتحويل رؤية خادم الحرمين الشريفين والرؤية الوطنية إلى واقع عملي يدفع بالمملكة إلى المزيد من التقدم والازدهار، ومن هذه المبادرات نذكر:

مبادرة أندية الحي الترفيهية التعليمية: تهدف هذه المبادرة إلى استثمار أوقات الفراغ لدى أفراد المجتمع بأنشطة ترفيهية وتعليمية تمكنهم من ممارسة هواياتهم وتطوير مهاراتهم البدنية والعقلية والتحليلية وتطوير علاقاتهم الاجتماعية وترسيخ المبادئ الاجتماعية بالتعاون والعمل التطوعي والتضحية والشعور بالمسؤولية تجاه النفس والمجتمع، يطلق على هذه الأندية اسم " أندية مدارس الحي الترفيهية التعليمية" حيث تقوم هذه الأندية بتقديم خدماتها بواقع أربع ساعات يومياً ولأربع أيام بالأسبوع وذلك بعد أوقات الدوام الرسمي ليتسنى لجميع شرائح المجتمع من المشاركة في هذه الأندية والاستفادة من خدماتها، وتعتمد إدارة هذا البرنامج على اتخاذ القرار بشكل تشاركي يركز على سنّ التشريعات والأنظمة لا مركزياً، وتسهم هذه المبادرة في زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم واستثمار أوقاتهم بما هو مفيد لهم ولمجتمعهم وتطوير مهاراتهم ومواهبهم كما تزيد من الولاء والانتماء للوطن والهوية.

مبادرة المباني التعليمية: تقوم هذه المبادرات بالتنسيق لجذب الاستثمارات من الجهات المختلفة لتمويل عملية إنشاء وبناء المباني والمنشآت التعليمية والحصول على التمويل والدعم من عدة مصادر لتأمين ما يلزم لتحقيق أهداف هذه المبادرة بشكل خاص وأهداف المشروع بشكل عام، كما تتضمن دراسة ومراجعة نماذج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحليلها واختيار الأفضل منها لبناء وصيانة وتطوير المباني المدرسية والمنشآت التعليمية بما يتوافق مع الخطة الشاملة الرئيسية لتطوير هذه المباني.

مبادرة رياض الأطفال: تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الاستثمار في مجال التعليم في المملكة بما فيه التعليم في مرحلة رياض الأطفال وتعزيز مشاركة القطاعات الأهلية في تطوير ودعم عملية التعليم من خلال تقديم التسهيلات وإزالة المعوقات أمام هذه القطاعات.

كما تتبني هذه المبادرة برنامجاً لتطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال، وتركّز على تطوير مناهج مناسبة للأطفال في مراحل دراستهم المبكرة قادرة على بناء قدراتهم ومنحهم الأساس الكافي الذي يمكنهم من الانتقال إلى المراحل التعليمية التالية كما يهتم بإعداد كادر تدريسي لهذه المرحلة مؤهل بشكل كافٍ وقادر على التعامل مع الأطفال وفهم احتياجاتهم وتوصيل المعلومات إليهم في هذه السن الصغيرة، وقامت شركة تطوير للخدمات التعليمية بعقد شراكات استراتيجية مع شركات ومؤسسات تعليمية تمتلك مناهج خاصة بهذه المرحلة ومبنية على معايير تربوية عالمية ومدعمة بوسائل تعليمية وأدوات مناسبة.

طبيعة عمل مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

إنّ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام هو مشروع تنموي شامل للنهوض والارتقاء بالتعليم في المملكة العربية السعودية وهو على قدر عالٍ من الاحترافية ويتطلب مثل هذا المشروع توزيعاً جيداً للأدوار والمهام وتنسيقاً عالياً بين الجهات المختلفة لتحقيق أهداف هذا المشروع وتحقيق رؤية المملكة من خلاله، وتتشارك العديد من الشركات والجهات والمؤسسات الوطنية في المملكة العربية السعودية في عملية إنجاز هذا المشروع وتقدّمه إلى الامام، ومن أبرز الشركات التي تسهم في عمل المشروع:

شركة تطوير التعليم القابضة

وهي شركة وطنية حكومية تأسست في الرابع من نوفمبر عام 2008 م بالمرسوم التشريعي رقم م/75 وهي مملوكة بشكل كامل لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية تلعب هذه الشركة دوراً استراتيجياً لتفعيل دور الشركات المساندة لقطاع التعليم من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تطوير التعليم وتنمية المعرفة، وتقوم بدورها ليتوافق مع أهداف وزارة التعليم والاستراتيجية الوطنية ولتحقق رؤية وتطلعات المملكة إلى مستقبل التعليم والذي تجسده رؤية المملكة 2030، تقوم هذه الشركة بجمع واستكشاف احتياجات القطاع التعليمي في المملكة وتضع خططها واستراتيجياتها لتلبية هذه الاحتياجات ثم تقوم بتنفيذ هذه الخطط وتحولها إلى واقع ملموس، كما تساعد في إعداد كوادر إدارية وتدريبية وطنية على قدر عالٍ من الخبرة والتأهيل والتدريب قادرة على مواكبة التقدم العلمي وتقديم الأفضل في مجال التعليم.

ويتبع لهذه الشركة العديد من الشركات الأخرى الداعمة لقطاع التعليم في المملكة وهي:

شركة تطوير للمباني: وهي شركة وطنية حكومية محدودة المسؤولية تم تأسيسها عام 2013 تقوم بإدارة المشاريع على أسس تجارية، تلعب هذه الشركة دورها في مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام عن طريق تطوير القطاع التعليمي والارتقاء بمشاريع التعليم في المملكة العربية السعودية من حيث تجهيز الأبنية التعليمية ذات الجودة العالية والتصاميم رفيعة المستوى، وتجهيز البنية التحتية من أبنية منشآت ومرافق متطورة ترقى بعملية التعليم وتحقق رؤية وتطلعات الطلاب وذوهم في المملكة.

تتولّى هذه الشركة الدور الإنشائي في المشروع ويتلخّص عملها في الإشراف على كل ما يتعلّق ببناء وتجهيز الأبنية والمنشآت والمرافق التعليمية والإدارية التي تتبع لوزارة التعليم في المملكة وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية والتخطيط والصيانة

والتجهيز وإعادة التأهيل وغيرها، وتقوم بطرح المناقصات وتوقيع العقود والإشراف على الأعمال الهندسية والفنية والتقنية والتشغيلية وتطويرها وصيانتها مما يتيح لوزارة التعليم التفرغ لأنشطتها في دعم العملية التعليمية وتحقيق أفضل نتائج منها.

شركة تطوير للخدمات التعليمية: وهي شركة وطنية تم تأسيسها عام 2012 م تعمل جنباً إلى جنب مع وزارة التعليم في المملكة لتطوير النظام التعليمي والارتقاء به وبناء نظام تعليمي يتمتع بالشمولية وتقديمه للطلاب لإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق أعلى درجات النجاح، ويندرج عمل هذه الشركة ضمن خطة العمل الاستراتيجية لتطوير التعليم العام في المملكة التي حددت العديد من البرامج والمشروعات والقوانين للنهوض بالتعليم وتطوير العملية التعليمية.

شركة تطوير خدمات النقل التعليمي: وانطلاقاً من أهمية توزيع الأدوار وتخصيصها كأساس للنجاح في أي مشروع، تلعب هذه الشركة في مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام دوراً هاماً، فهي مسؤولة عن كافة خدمات النقل وتأمينها للقطاعات التعليمية من مدارس وغيرها والتركيز على توفير كافة معايير الأمن والسلامة وتأمين أسباب الراحة وتحسين جودة عملية النقل المدرسي واستدامته وتكامله مع قطاع النقل العام في المملكة لمواكبة الدول المتقدمة ومضاهاتها.

شركة تطوير لتقنيات التعليم: وهي شركة وطنية تأسست عام 2016 م، دورها الرئيسي هو تقديم كافة الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات إلى وزارة التعليم، وتأمين الحلول التقنية والخدمات ذات الجودة العالية لقطاع التعليم في المملكة، وتطوير هذه الخدمات بشكل مستمر لمواكبة التقدم ورفع مستوى القطاع التعليمي في الحاضر والمستقبل.

إنجازات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

- لقد حقق مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام الكثير من الإنجازات منذ انطلاسته عام 1428 هـ، وازدهرت الحركة العلمية وتطور القطاع التعليمي بشكل كبير بعد إطلاق هذا المشروع ومن الإنجازات التي حققتها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام في المملكة:
- قامت شركة تطوير للمباني منذ نشأتها إلى يومنا هذا بتصميم وتنفيذ وتجهيز 1472 منشأة تعليمية في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، وبلغ العدد الإجمالي للصفوف في هذه المنشآت 22778 صف، ووصلت الطاقة الاستيعابية لهذه المباني والمنشآت إلى 683,417 طالب وطالبة، وبلغ عدد العقود الموقعة 225 عقداً استثمارياً، كما تخطط المملكة لإطلاق مبادرات وبرامج تنموية أخرى في مجال التعليم وبرامج الطفولة والتربية الخاصة وتحسين السلامة المدرسية في إطار برنامجها التنموي الشامل رؤية 2030.
 - إطلاق العديد من المبادرات وبشكل مستمر التي تهدف إلى دعم القطاع التعليمي الارتقاء بالعملية التعليمية منها " مبادرة ريادي" التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة لسوق العمل، و" مركز الأمير سلطان للخدمات المساندة للتربية الخاصة" و"مركز خدمات الاستثمار التعليمي" و" مبادرة تطوير للتغذية المدرسية" وغيرها.
 - التحديث الدوري والمستمر للمناهج الدراسية لتواكب التقدم العلمي وآخر المستجدات العلمية.
 - التأهيل الدائم والمستمر للكوادر التدريسية وتقديم الدورات التدريبية والتأهيلية التي تحسّن من أدائهم فيما يخدم العملية التعليمية.

خاتمة بحث عن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام

إن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام ليس مجرد مشروع تنموي لتحسين قطاع التعليم في المملكة بل إنه برنامج متكامل، حيوي ومتجدد ومستمر للبحث عن الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية وتسهيل الإجراءات وتذليل العقبات وزيادة الاستثمار وتحسين البيئة التعليمية في المدارس وتحديث وتطوير المناهج وتدريب وتأهيل الكوادر التدريسية والإدارية ذات المستوى العالي وتحقيق نهضة علمية حقيقية تتماشى مع برامج التنمية الشاملة التي تقوم بها المملكة في كافة المجالات، وإن الاستفادة الحقيقية من هذه المشاريع قد لا تظهر خلال الوقت القصير بالرغم من تحقيق نتائج مرضية في أهداف المشروع، إلا أن النتائج الحقيقية لهذا المشروع تظهر عندما يكبر الجيل الذي استفاد من مبادرات هذا المشروع بعد أن يكون قد تلقى العلوم المفيدة بأساليبها الحديثة فيحمل على عاتقه مهمة إكمال مسيرة التقدم والنجاح ويدفع بمبادرات هذا المشروع وغيره إلى المزيد من التقدّم والنجاح.